رقم الوثيقة: MDE 29/018/2010

بتاريخ: 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010

المغرب وتونس: ينبغي احترام عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايته

تعرب منظمة العفو الدولية عن استنكارها حيال ما قامت به السلطات المغربية أمس من منع مدافع تونسي بارز عن حقوق الإنسان من دخول أراضيها. وتدعو المنظمة سلطات كلا البلدين إلى احترام عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وتوفير الحماية لهم. إذ أوقفت السلطات المغربية أمس كامل الجندوبي، الذي يناضل ضد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس، في المطار ومنعته من دخول البلاد، وعلى ما هو باد عقب ضغوط من السلطات التونسية.

وكان كامل الجندوبي، الذي يحمل الجنسية الفرنسية– التونسية المزدوجة، قد غادر باريس متجهاً إلى المغرب مساء الخميس لحضور لقاء لناشطي حقوق الإنسان فمنع من مغادرة الطائرة دون إعطائه سبباً لعدم السماح له بدخول البلاد. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه اضطر نتيجة لذلك إلى قضاء الليلة على متن الطائرة، رغم اعتلال صحته، قبل أن يعود إلى باريس صباح الجمعة.

ويعتقد أن قرار منع كامل الجندوبي من دخول المغرب جاء نتيجة لضغوط مارستها السلطات التونسية؛ رغم ما ورد من عدم إبلاغ الموظفين الرسميين المغاربة كامل الجندوبي بأي سبب رسمي لهذا الحظر. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق كيف أن السلطات التونسية قد شنت حملة قمعية، في الشهر الأخير، ضد ناشطي حقوق الإنسان الذين يحاولون لفت أنظار المجتمع الدولي إلى سجل تونس المريع في مضمار حقوق الإنسان.

ففي 15 يونيو/حزيران، أقر البرلمان التونسي تعديلات على المادة 61 مكرر من قانون العقوبات جعلت من الاتصال بهيئات أجنبية "لإلحاق الأذى بالأمن الاقتصادي" لتونس جريمة جنائية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الغرض من هذه التعديلات القانونية هو بوضوح استهداف ناشطين في مضمار حقوق الإنسان مثل كامل جندوبي، الذي سعى إلى كسب تأييد مؤسسات الاتحاد الأوروبي من أجل الضغط على الحكومة التونسية فيما يتعلق بسجلها لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، حضر كامل جندوبي مع ممثلين آخرين لمنظمات لحقوق الإنسان من بينها منظمة العفو الدولية اجتماعاً في بروكسل حول تونس عقد مع المفوض الأوروبي لسياسات التوسعة والجوار، في 16 سبتمبر/أيلول 2010.

ويُنظر إلى التدابير القمعية ضد نشطاء حقوق الإنسان وغيرهم من الأصوات المستقلة في البلاد على نحو متزايد على أنها ترمي إلى فتح الطريق أمام المحادثات التجارية مع الاتحاد الأوروبي. حيث بدأت تونس والاتحاد الأوروبي في 27 سبتمبر/أيلول محادثات لمنح تونس "وضعاً متقدما" شبيهاً بذاك الذي يتمتع به المغرب .

إن منظمة العفو الدولية تدعو تونس والمغرب إلى التقيد بأحكام "إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان" لسنة 1998، الذي تنص مادته الخامسة على أنه "لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكون لكل فرد الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره وعلى الصعيدين الوطني والدولي، في الالتقاء أو التجمع سلمياً". وإن منع كامل الجندوبي من دخول المغرب يسلط الضوء على ما يجري من تعاون يجانبه الصواب بين الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمطاردة أنشطة المدافعين عن الحقوق.

خلفية

كامل الجندوبي هو رئيس "الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان". وهو كذلك رئيس "لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس".